الأمم المتحدة

A/67/526

الجمعية العامة

Distr.: General
18 November 2012
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

البند ١٣٠ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

التقرير الشامل بشأن إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن

تقرير الأمين العام

موجز

بموجب قرارها ٢٥٩/٦٥، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يجري استعراضاً شاملاً للبرامج القائمة المتعلقة بالأمن والسلامة بالمقر ومراكز العمل. وعلى مدار السنوات الماضية ظل الأمين العام يضطلع بإجراء استعراضات متواصلة، كما قدَّم تقارير، بشأن التقدم المحرز فيما يتصل بالقضايا التي سلطت عليها الجمعية العامة الأضواء. وقد أوردت التقارير السابقة معلومات مستكملة عن إطار السياسات المعمول به في الأمم المتحدة فيما يتصل بالأمن والسلامة وبتقييم التهديدات والأخطار، والتعاون مع البلدان المضيفة وترتيبات تقاسم التكاليف وبالعمليات التي تضطلع بها إدارة شؤون السلامة والأمن في التمكين من تنفيذ الأنشطة والبرامج والعمليات التي تكلِّف الأمم المتحدة بالقيام بها على صعيد العالم كله.

وقد حوَّلت الأمم المتحدة اتجاهها الفكري من موقف ''وقت المغادرة'' إلى موقف ''كيفية البقاء'' من أجل التمكين من تنفيذ برامجها في طول العالم وعرضه. ويقدِّم هذا التقرير استعراضاً شاملاً لإدارة شؤون السلامة والأمن مع تسليط الأضواء على (أ) نتائج الجهود التي بذلتها المنظمة خلال الفترة من حزيران/يونيه ٢٠٠٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٢ في تعزيز نظام موحَّد ومعزز لأمن الأمم المتحدة من خلال وضع إطار شامل وطموح

141112 071112 12-55530 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

للسياسات من أجل إدارة الأمن؛ (ب) الإنجازات التشغيلية والسياساتية المحددة التي حقّقتها إدارة شؤون السلامة والأمن وشركاؤها في نظام إدارة أمن الأمم المتحدة؛ و (ج) التحديات الماثلة وكذلك الفرص المتاحة لمواصلة تعزيز نظام إدارة أمن الأمم المتحدة بما يتيح له تلبية الطلبات غير المسبوقة والمتزايدة على عمليات الأمم المتحدة عبر عددٍ متزايد من مراكز العمل غير المستقرة. ويؤكّد التقرير على الأشواط التي قطعتها المنظمة في تحقيق رؤيتها الاستراتيجية، التي تتمثل في بناء نظام حديث وفعّال وقادر على تمكين إدارة الأمن من حماية العاملين بالأمم المتحدة وأفراد أسرهم المستحقين، فضلاً عن حماية مبانيها وأصولها وبما يتيح تنفيذ ولايات الأمم المتحدة وبرامجها وعملياتها وأنشطتها.

أولاً – مقدمة

١ – في قرارها ٦٥/٢٥٩، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يُجري استعراضاً شاملاً لبرامج الأمن والسلامة المعمول بها في المقر وفي مراكز العمل، وأن يقدِّم تقريراً بشأن إطار سياسة الأمن بالأمم المتحدة. وأكّدت الجمعية العامة على الحاجة إلى إطار شامل للسياسات وخاصة في مجالات تقييم التهديدات والأخطار، والتعاون مع البلدان المضيفة وتقاسم الترتيبات وعمليات إدارة شؤون السلامة والأمن بما في ذلك فعالية نظام مستوى الأمن.

٢ – وقد واصل الأمين العام إجراء استعراضات شاملة للسياسات والعمليات فيما يتصل بنظام إدارة أمن الأمم المتحدة[(١)]. كما ظلّ يقدِّم على مدار السنوات الماضية إفادات إلى الجمعية العامة يحيطها فيها علماً بشأن التقدُّم المحرز في هذا الشأن على نحو ما ورد في التقارير ذات الصلة التي كان يقدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة. وشملت هذه التقارير ما يتصل بتدابير تقاسم التكاليف (A/62/641) والنظام المعزَّز والموحَّد لإدارة الأمن (A/63/605) والإطار المنقح لإدارة الأمن والتقديرات المنقَّحة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (A/65/320) والأهمية الحيوية للبرامج ذات الصلة (A/66/680).

(١) نظام إدارة الأمن بالأمم المتحدة ينطبق على مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ويشملها جميعاً، إضافة إلى عددٍ صغير من الكيانات غير التابعة للأمم المتحدة، التي تربطها مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة فيما يتصل بإدارة الأمن. ويتمثّل الهدف من نظام إدارة الأمن بالأمم المتحدة في التمكين من تسيير أنشطة الأمم المتحدة مع كفالة سلامة وأمن ورفاه العاملين بها وكذلك أمن مباني الأمم المتحدة وأصولها.

٣ - ويقدِّم هذا التقرير استعراضاً شاملاً لنظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة، إضافة للتقدُّم المحرز من جانب إدارة شؤون السلامة والأمن وشركائها في نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٧ فيما يتصل بإقامة نظام حديث وفعّال لإدارة الأمن من أجل إسباغ الحماية وتنسيق ترتيبات السلامة والأمن لأكثر من ٠٠٠ ١٥٠ من العاملين بالأمم المتحدة وأفراد أسرهم المستحقين، إضافة إلى أصول وعمليات الأمم المتحدة في أكثر من ١٨٠ بلداً وما يقرب من ٠٠٠ ٢ من مراكز العمل وأكثر من ٠٠٠ ٥ من مباني الأمم المتحدة التي تضم جميع فئات الهياكل المعمارية. وتُعَدّ أعمال الإدارة جزءاً لا يتجزأ من أعمال المنظمة ومن برامج منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بتمكين عمليات الأمم المتحدة على صعيد العالم كله حتى في المناطق العالية الخطورة. ويُسَلِّط التقرير الأضواء على التحديات الراهنة والمقبلة استناداً إلى أوضاع الساحة الأمنية العالمية حالياً وإلى التجارب المكتسبة حتى الآن في هذا الصدد. وفيما يغطّي التقرير الفترة من ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، كما لا يقصد إلى أن يكون بمثابة وثيقة تاريخية، إلاّ أنه يرمي إلى استيعاب التقدُّم المحرَز في تدعيم وتعزيز نظام موحَّد لإدارة الأمن بالأمم المتحدة.

إدارة شؤون السلامة والأمن وتطوّرها

٤ - بموجب قرارها ٢٧٦/٥٩ (الجزء حادي عشر) الصادر في عام ٢٠٠٤، وافقت الجمعية العامة على إنشاء هيكل لإدارة السلامة والأمن بالأمم المتحدة بهدف تعزيز وتوحيد نظام إدارة الأمن بالأمم المتحدة وتم في عام ٢٠٠٥ إنشاء إدارة السلامة والأمن. ومنذ ذلك الحين ظلّت تعمل من خلال عدد من المبادرات التي تُسَلَّط عليها الأضواء في سياق هذا التقرير نحو بلوغ هدفها الاستراتيجي المتمثّل في إتاحة أسلَم وأكفأ إدارة للبرامج والأنشطة المعهود بها لنظام الأمم المتحدة على مستوى العالم كله.

٥ - وعلى نحو ما توخّته الجمعية العامة تقدِّم الإدارة الدعم في مجال السياسات والمجالات التشغيلية والمراقبة لنظام إدارة أمن الأمم المتحدة. وبالتعاون مع جميع العناصر الفعّالة في نظام الإدارة المذكور أعلاه، تضطلع الإدارة ببذل جهود ضمن نطاق مسؤوليتها من أجل تيسير وتنسيق ومواصلة استعراض نظام إدارة الأمن بالأمم المتحدة بما يكفل استجابته إزاء بيئة أمن عالمية متطوّرة، مع تمكينه من تنفيذ تدابير فعّالة في مجالي السلامة والأمن وبما يكفل حماية عمليات الأمم المتحدة وموظفيها ومبانيها وأصولها.

٦ - وفي نطاق إطار شامل للسياسات فإن الإدارة، بقيادة وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن، تتبنّى محوراً استراتيجياً يركِّز على:

(أ) دعم وتيسير الإدارة الفعّالة لأنشطة الأمم المتحدة من خلال كفالة استجابة متناسقة وفعّالة ومناسبة زمنياً إزاء جميع الأحداث والطوارئ المرتبطة بالأمن؛

(ب) تنفيذ إجراءات فعّالة للتخفيف من حدّة المخاطر من خلال آلية تقييم للمخاطر الأمنية وهي تشكل آلية متناسقة على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها؛

(ج) وضع سياسات أمنية رفيعة المستوى بحيث تتوخّى اتباع أفضل الممارسات، فضلاً عن ما يتصل بذلك من مبادئ توجيهية ومعايير وإجراءات تشغيلية على مستوى إدارة الأمن بالأمم المتحدة؛

(د) تعزيز الامتثال إزاء السياسات والمعايير والإجراءات التشغيلية المعمول بها؛

(هـ) تطبيق أفضل استخدام من حيث فعالية التكاليف لموظفي الأمن من خلال عمليات مدارة مركزياً فيما يتصل بالتوظيف والاختيار والتدريب والانتشار والتطوّر المهني للعاملين بها فيما تبذل قصاراها لتدعيم الجهود الرامية إلى تعزيز التوازن الجغرافي والجنساني على السواء.

ثانياً – الرؤية الاستراتيجية والمهمة والأهداف

ألف – تمكين عمليات الأمم المتحدة: تحقيق التوازن بين الأمن والبرامج

٧ – في مواجهة مستوى غير مسبوق من التهديدات، وفي ضوء تزايد الطلبات في الوقت نفسه على عمليات الأمم المتحدة ووجودها ولا سيما في بيئات عالية الخطورة، عملت الإدارة، منذ عام ٢٠٠٧ على إجراء استعراضات شاملة لإطار سياسات إدارة الأمن وللنهج المتبّع في هذا المضمار بما يكفل لها إمكانية مواجهة هذه التحدّيات الأمنية.

٨ – وفي عام ٢٠٠٩ اعتمدت منظومة الأمم المتحدة، من خلال مجلس رؤسائها التنفيذيين المعني بالتنسيق، رؤية استراتيجية جديدة وتحوُّلاً جديداً في السياسات بالنسبة لإدارة الأمن من نهج ''وقت المغادرة'' إلى نهج ''كيفية البقاء''[٢] تعزيزاً لتنفيذ البرامج والأنشطة

(٢) في دورته المعقودة بتاريخ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ ذَكَر مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق في بيان مشتَرك ''أن آلافاً من النساء والرجال الذين يعملون من أجل منظومة الأمم المتحدة حول العالم يواجهون بانتظام حوادث العنف والتهديدات الناجمة عن النزاع المسلّح والإرهاب والاختطاف واللصوصية والتحرُّش والترويع. وفي ضوء ما يواجهه الموظفون من ظروف تتفاقم من حيث صعوبتها وخطرها، وتقف الأمم المتحدة عند منعطف بالغ الدقّة. ويحتاج الأمر إلى إجراءات عاجلة وناجزة من أجل تدعيم إطار أمني للأمم المتحدة يحمي الموظفين ويتيح تنفيذ عمليات من شأنها مواصلة العمل في بيئات غير آمنة وغير مستقرة. ونحن بحاجة إلى اعتماد تحوُّل يتم في الثقافة والفكر من نهج ''وقت المغادرة'' إلى نهج ''كيفية البقاء'' بحيث يجري اتباعه إزاء مسألة إدارة الأمن (CEB/2009/HLCM/18، المرفق ألف).

المكلّف بها على مستوى منظومة الأمم المتحدة حتى في الأحوال الأمنية التي تنطوي على تحدّيات عالية. وفي الوقت نفسه اعتمد المجلس المذكور أعلاه مبادئ ''لا برامج بغير أمن'' و ''لا أمن بغير موارد''. وهذه الرؤية الاستراتيجية الجديدة فضلاً عن التحوّل الجديد في السياسات كان من شأنهما الدعوة إلى إجراء استعراض لأدوات وهيكل نظام إدارة الأمن بالأمم المتحدة تحقيقاً للتوازن بين الأمن وبين الاحتياجات البرنامجية. وعلى ذلك فقد بذلت الإدارة، وما برحت تبذل، جهوداً متناسقة لبناء نظام لأمن الأمم المتحدة يتسم بأنه حديث ومستند إلى معلومات ولامركزي وفعّال من حيث التكاليف وكفؤ ويستخدِم أدوات مستجيبة ومتقدمة للغاية فيما يتصل بإدارة مخاطر الأمن، إضافة إلى سائر أدوات التشغيل والسياسات الأخرى. وفي ظل تطوير أدوات أمنية وإدارية تتيح تحقيق الأهداف، يمكن للإدارة المذكورة أن تواصل دعم وخدمة عملائها في نظام إدارة أمن الأمم المتحدة، إضافة إلى الحكومات المضيفة والدول الأعضاء وغير ذلك من الشركاء الآخرين من خارج الأمم المتحدة[٣].

٩ - وعلى ذلك، عملت الإدارة منذ عام ٢٠٠٩، جنباً إلى جنب مع شركائها في نظام إدارة الأمن بالأمم المتحدة، وعن طريق شبكة إدارة الأمن المشتركة بين الوكالات (انظر الفقرة ١٩) من أجل:

(أ) التصدّي لأي سلبيات تنشأ في مجال السياسات والعمليات في نظام إدارة الأمن؛

(ب) تصميم هيكل جديد لإدارة الأمن والمخاطر بحيث يتسم بمزيد من القوة والدينامية وبكونه استباقياً؛

(ج) الاضطلاع بجهود من شأنها تعميم السلامة والأمن على جميع مستويات منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك ضمان أن يشكّل موظفو السلامة والأمن بالأمم المتحدة جزءاً لا يتجزأ من تخطيط البرامج على الأصعدة كافة؛

(د) تعزيز إدارة الأمن باعتبار ذلك عامل تمكين يتيح تنفيذ برامج وأنشطة منظومة الأمم المتحدة.

١٠ - وقد أدّى استعراض إجراؤه فيما يتصل بجوانب السياسات والعمليات إلى نتائج شتّى من بينها إقرار عددٍ من المبادرات الجديدة ومنها:

(٣) وهذا يشمل المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والمنظمات الإقليمية، وتشكل شركاء تنفيذيين لبرامج الأمم المتحدة وأنشطتها.

(أ) وضع نموذج لإدارة المخاطر الأمنية وطرح مبادئ توجيهية لتحديد نوعية المخاطر المقبولة (٢٠٠٩)[٤]؛

(ب) إنشاء فريق تنفيذي معني بالأمن تحت قيادة وكيل الأمين العام لإدارة شؤون السلامة والأمن (٢٠٠٩)[٥]؛

(ج) تنقيح إطار المساءلة لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن (٢٠١٠)[٦]؛

(د) إلغاء نظام الأمم المتحدة بشأن مراحل الأمن (٢٠١٠)[٧]؛

(هـ) الأخذ بنظام مستوى الأمن (٢٠١١)[٧]؛

(و) وضع سياسة لتدعيم التعاون مع الحكومات المضيفة (٢٠١٢).

١١ - وإدراكاً بأن ثمة تكاليف مالية مرتبطة بضمان الأمن الكافي، تواصل الإدارة تعزيز وصقل جهودها بما يكفل منذ البداية تعميم تكاليف الأمن ضمن سياق البرامج والأنشطة.

باء - اللامركزية: نظرة عامة على الدعم المقدَّم لعمليات الأمن في الميدان على الأصعدة كافة

١٢ - تُسلِّم الإدارة بأنه في كثير من الأحوال الأمنية، فإن العاملين على الأرض في الميدان يتميّزون بأفضل موقع يستطيعون من خلاله أن يصدروا حكمهم فيما يتصل بتقييم القضايا الأمنية والتعامل معها. ولدعم لامركزية صُنع القرار بشأن المسائل الأمنية تم اتخاذ جهود

(٤) أصبحت السياسة نافذة في عام ٢٠٠٩؛ انظر (E/65/320).

(٥) لدى الطلب من جانب وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن أو بناءً على طلب أي من أعضاء الفريق التنفيذي المعني بالأمن، فإن الفريق التنفيذي يُخطِر وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن بشأن الحالات التي يكون مطلوباً فيها اتخاذ قرار سريع تجنُّباً لوقوع خسائر في الأرواح أو لتخطّي طريق مسدود على مستوى فريق إدارة الأمن؛ انظر A/65/320.

(٦) الإطار الأول للمساءلة في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن تم استحداثه في عام ٢٠٠٢ وكان أول الأُطُر التي تجسّد المساءلة بصورة رسمية وأصيلة في المنظمة، وهو ينطبق على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وفي أعقاب موافقة مجلس الرؤساء التنفيذيين تم في عام ٢٠٠٩ طُرح إطار منقّح للمساءلة يتجلّى فيه بصورة واضحة رسم أدوار ومسؤوليات العناصر الفاعلة في نظام إدارة أمن الأمم المتحدة على الأصعدة كافة ومن ثمّ جاء تقديم الإطار إلى الجمعية العامة في عام ٢٠١٠ على نحو ما كان عليه الحال بالنسبة للصيغ السابقة من الإطار. وقد أحاطت الجمعية العامة علماً بتقرير الأمين العام في قرارها ٢٥٩/٦٥ بما في ذلك الإطار المنقّح للمساءلة. وهذا الإطار المنقّح تم إعلانه بعد ذلك في جميع أجزاء نظام إدارة الأمن بالأمم المتحدة في عام ٢٠١١. انظر A/65/320، المرفق ١.

(٧) انظر A/65/320.

متناسقة على صعيد المقر لدعم الموظفين المخصصين للأمن[٨] الذين يتولون قيادة أنشطة الأمم المتحدة وبرامجها وولاياتها المكلَّفة بها على مستوى العالم كله في المجالات التي يكلفون بالعمل على صعيدها وكذلك الفنيين العاملين في مجال الأمن فيما يتعلّق باضطلاعهم بمسؤولياتهم في إدارة الأمن بما يتسق مع إطار المساءلة لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن.

١٣ - ومنذ عام ٢٠٠٧ ظلّت الإدارة تستعرض بصورة متواترة حالة الانتشار العالمي للموظفين الفنيين التابعين لها في مجالات الأمن وللمنظمات الشريكة في نظام إدارة أمن الأمم المتحدة. ويتم توزيع موظفي الأمن الميدانيين التابعين لإدارة شؤون السلامة والأمن في ١١٣ بلداً من واقع نحو ١٨٠ بلداً تضم وجوداً لمنظومة الأمم المتحدة. ومنذ عام ٢٠٠٧ حتى الآن خصصت الإدارة نحو ٣٥ في المائة أو ٢٥٥ من موظفيها العاملين في مجال الأمن سواء كانوا دوليين أو معيّنين محلياً، ومن واقع ما مجموعه ٧١١ من موظفي الأمن الميدانيين، للعمل في مراكز العمل الميدانية والبعثات الميدانية في ١٢ بلداً وفي مناطق تتسم بمخاطر أمنية متصاعدة و/أو في برامج وعمليات بالغة التعقيد وتابعة للأمم المتحدة في سياق تمكين منظومة الأمم المتحدة من تنفيذ أنشطتها التي صدرت بها تكليفات.

١٤ - وبرغم الوظائف الإضافية المقترحة، وقد وافقت عليها في عام ٢٠٠٩ الجمعية العامة من أجل عمليات الأمن الميدانية، فإن القدرة الأمنية القائمة حالياً ما زالت غير كافية لنشر موظفي الأمن في جميع البلدان التي تضم وجوداً للأمم المتحدة. ومن ثم فقد درجَت خدمات مسؤولي الأمن التابعين لإدارة السلامة والأمن بالأمم المتحدة والموزّعين في البلدان الأخرى التي تتسم ببيئة مخاطر منخفضة و/أو التي تشهد وجوداً خفيفاً لمنظومة الأمم المتحدة، على دعم نظام إدارة شؤون السلامة والأمن من خلال الاضطلاع بمسؤوليات إقليمية إضافية.

١٥ - وفي الوقت الحالي يضم موظفو الأمن العاملون في الميدان، التابعون للإدارة والمعيَّنون دولياً، ٢٦ من كبار مستشاري الأمن الموزعين في مراكز عمل الأمم المتحدة الشديدة التعقيد، وفي بعثات حفظ السلام المتكاملة التي تقودها إدارة عمليات حفظ السلام، ومنهم ٨٧ من مستشاري الأمن في مراكز عمل تشهد أحوالاً أمنية معتدلة التعقيد و ٤٦ نائباً لمستشاري الأمن و ١١٠ من موظفي التنسيق الأمني الميداني و ٢٥ من موظفي العمليات الأمنية ومحلّلي الأمن في مراكز عمليات ومعلومات الأمن و ٩ من محلّلي الأمن والمعلومات

(٨) في كل بلد أو منطقة معيّنة توجد فيها الأمم المتحدة فإن الموظفين المكلفين عادة ما يضمّون أعلى موظف بالأمم المتحدة يتم تعيينه خطّياً بواسطة الأمين العام ليصبح المسؤول المكلف والمعني بالأمن وتعتمده الحكومة المضيفة بهذه الصفة. ومن ثم فهو/هي مسؤول أمام الأمين العام، من خلال وكيل الأمين العام عن شؤون السلامة والأمن، فضلاً عن مسؤوليته عن أمن موظفي الأمم المتحدة وأفراد عائلتهم المستحقين وعن مبانيها وأصولها في جميع أنحاء البلد المعنيّ أو المنطقة ذات الصلة.

المستقلين. كما أدى إيجاد قدرة تحليلية إضافية في الميدان إلى تعزيز الوعي على مستوى الميدان بأحوال الأمن من حيث التهديدات التي تؤثر على منظومة الأمم المتحدة من أجل التقليل إلى أدنى حد من الأخطار الماثلة ومن ثم تمكين تنفيذ البرامج ولا سيما في المناطق التي تتسم بمخاطر أمنية متصاعدة أو جسيمة.

١٦ - وبالإضافة إلى النشر العالمي لعناصرها من مسؤولي الأمن الفنيين فإن دعم الإدارة المقدَّم للمسؤولين المعيّنين يمتد بدوره إلى هؤلاء الموظفين الفنيين، ويشمل كذلك توفير مستويات أفضل من حيث القدرة التحليلية والتدريب الأمني وإتاحة الحصول على المزيد من المعلومات الأشمل، وتحسين تقاسم المعلومات وتهيئة سُبُل إدارة الإجهاد الناجم عن الحوادث الحرجة بحيث يتاح ذلك لموظفي الأمم المتحدة عند الحاجة. وهذه العناصر الانفرادية يتم التطرُّق إليها كلٍ على حدة في هذا التقرير.

جيم - إنشاء إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن

١٧ - هذه الإدارة اندمج فيها منذ إنشائها في عام ٢٠٠٥ الهياكل الأمنية الثلاثة السابقة بالأمم المتحدة وهي: مكتب منسّق الأمن بالأمم المتحدة، وعنصر الأمن المدني في إدارة عمليات حفظ السلام وشعبة خدمات الأمن والسلامة بالمقر، من أجل بناء نظام موحّد ومعزَّز لإدارة الأمن على مستوى الأمم المتحدة. ومن الناحية التشغيلية فإن التكامل الذي تحقّق حتى الآن أدّى إلى مزيد من فعالية التنسيق والتعزيز لترتيبات الأمن والسلامة من أجل مواقع الميدان والمقر إضافة إلى عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، في ظل التوجيه الاستراتيجي والموارد المتجمّعة لإدارة واحدة بعينها.

١٨ - وفيما يتصل بتعزيز تعميم اعتبارات إدارة الأمن في مسار جميع أنشطة الأمم المتحدة وبرامجها، تقدِّم الإدارة مساهمة استراتيجية وتشغيلية ضمن الجهود المشتركة بين الإدارات باعتبار أنها تنظر في أمر تخطيط البرامج ووضع السياسات وقضايا التشغيل التي تترتب عليها آثار أمنية. كما تواصل الإدارة التنسيق على أساس منتظم مع إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية فيما يتعلّق بالتخطيط والتنفيذ والاستعراض لبرامج السلامة والأمن. وتضطلع الإدارة بدور رئيسي في إسداء المشورة وتقديم التوصيات إلى لجنة الخدمة المدنية الدولية فيما يتعلّق بالبدلات والاستحقاقات المتصلة بالأمن المنطبقة عبر النظام الموحّد للأمم المتحدة.

١٩ - وتمثّل شبكة إدارة الأمن المشتركة بين الوكالات، وهي شبكة تابعة للجنة مجلس الرؤساء التنفيذيين الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة، آلية يتاح للإدارة عن طريقها أن تنفّذ مسؤولياتها في مجالات المراقبة والتنسيق بالنسبة إلى نظام إدارة الأمن بالأمم المتحدة. وتضم

الشبكة المذكورة جميع أعضاء نظام إدارة السلامة والأمن بالأمم المتحدة، ويترأسها وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن، وتتولى نظر واستعراض واعتماد سياسات وممارسات وإجراءات النظام المذكور، فضلاً عن القضايا الإدارية ومحدِّدات الموارد ثم ترصد تنفيذها. وهي تعقد دورات منتظمة وجلسات للأفرقة التوجيهية أربع مرات في السنة. وعلى مدار العام يشارك الأعضاء الرئيسيون في مؤتمرات أسبوعية تُعقَد عن بُعد لالتماس حلول للقضايا العاجلة ولكفالة سُبل التجانس والتنسيق بشأن نطاق واسع من قضايا الأمن الأساسية[٩].

دال – إدارة الأمن الحديثة والقائمة على أساس معلومات

٢٠ – تمثل قدرة تحليل المعلومات عنصراً جوهرياً في التمكين من تنفيذ عمليات الأمم المتحدة في المقر وفي الميدان وخاصة في مناطق المخاطر المرتفعة. ويُعدّ تحليل المعلومات أمراً حتمياً لفهم وتحديد السياق الذي تعمل في إطاره الأمم المتحدة فضلاً عن ظروف الأمن المحلية التي تؤثّر مباشرة على الأمم المتحدة. ويؤدّي التحليل الفعال للمعلومات في الوقت المناسب إلى زيادة الوعي الأمني بين صفوف جميع موظّفي الأمم المتحدة كما يشكّل آلية ناجعة في أوقات الأزمات. وقد بذلت الإدارة جهوداً متواصلة على مدار السنوات الماضية لتحسين قدرتها على إدارة وتحليل المعلومات، وما زال هذا الأمر يقتضي المزيد من الاستثمارات من أجل تطوير نظم إدارة المعلومات وصولاً إلى توسيع نطاق وقدرة التحليل. ويوجد حالياً ٠٠٠ ٥ من العاملين بمنظومة الأمم المتحدة ممن يتولون مسؤوليات أمنية أو متصلة بالأمن ضمن نطاق نظام إدارة الأمن بالأمم المتحدة، ويتاح لهم سُبل التواصل مع موقع شبكة معلومات مديري الأمن بالأمم المتحدة. وهذا الموقع يعمل على توحيد جميع المعلومات المتصلة بالأمن ويوفّر سُبل الدخول إلى قاعدة بيانات لمواقع المكاتب وإلى استبيان تعرُّض المباني للمؤثرات الخارجية وإلى نظام الامتثال لإدارة المعلومات ونظام إدارة حوادث الأمن المهمة، ونظام مستوى الأمن، وأداة ميزانية تقاسم التكاليف محلياً، وإلى عملية معلومات طلبات السفر وأدلّة السفر، وإلى سُبل التواصل مع نظام إدارة الوثائق بإدارة شؤون السلامة والأمن الذي يضم جميع الوثائق الرسمية المتصلة بالأمن، بما في ذلك السياسات والمبادئ التوجيهية الأمنية وجميع البلاغات الصادرة عن الوكالات وخطط الأمن وتقييمات المخاطر الأمنية بين أمور أخرى.

(٩) تحال القرارات المتصلة بالسياسات إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة لاتخاذ قرار أو لمزيد من النظر من جانب مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق.

هاء – التعاون مع الحكومات المضيفة

٢١ – باعتبار أن المسؤولية الأوَّلية عن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وأفراد أسرهم المستحقين، فضلاً عن أصولها ومبانيها، إنما ترجع إلى الحكومة المضيفة، فإن الإدارة ما زالت تربطها علاقات من التعاون الوثيق مع سلطات الحكومات المضيفة للدول أعضاء الأمم المتحدة فيما يتصل بقضايا الأمن. وبالتعاون مع شركائها في نظام إدارة أمن الأمم المتحدة، تقدِّم الإدارة تقارير إلى الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة بشأن القضايا المتصلة بنظام إدارة الأمن المذكور، كما تشارك في المناقشات الثنائية التي تدور بشأن قضايا محدّدة مع البلد المضيف. وبالإضافة إلى ذلك تشارك الإدارة بصورة فعّالة مع الدول الأعضاء وتهيئ سُبل التدريب سواء في الميدان أو في المقر على الأدوات المتصلة بالأمن التي يستخدمها نظام إدارة الأمن بالأمم المتحدة بما في ذلك نظام مستوى الأمن (انظر الفقرات ٤٤ إلى ٤٦ من هذا التقرير).

٢٢ – وفضلاً عن ذلك فقد أنشأت الإدارة في عام ٢٠١٢ سياسة مشتركة بشأن العلاقات مع البلد المضيف فيما يتصل بالقضايا الأمنية من أجل نظام إدارة الأمن بالأمم المتحدة[١٠]، وما زالت تعمل على تعميم هذا التعاون مع الحكومات المضيفة بشأن القضايا الأمنية في مسار جميع السياسات والمبادئ التوجيهية المنطبقة على مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

واو – الجهود التي تتجاوز توصيات الفريق المستقل المعني بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها على صعيد العالم

٢٣ – من عام ٢٠٠٧ حتى الآن واصلت الإدارة وشركاؤها في إدارة أمن الأمم المتحدة إحراز تقدم ملموس في تنفيذ تدابير السياسات والتدابير التشغيلية الداخلة ضمن مسؤولياتهم. وكثير من تلك التدابير متسق مع توصيات الفريق المستقل وهي تشمل أموراً شتى من بينها:

(أ) إضفاء تحسين ملموس على أداء شبكة إدارة الأمن المشتركة بين الوكالات من خلال تحسين ممارسة القيادة وتعزيز المزيد من المشاركة فيما بين الأعضاء؛

(١٠) السياسة المعنونة العلاقات مع البلد المضيف بشأن القضايا الأمنية تركِّز على المجالات الرئيسية للتعاون بما في ذلك الاتصال مع سلطات الحكومة المضيفة وتقاسم المعلومات والتواصل الاستراتيجي وتدابير إدارة المخاطر الأمنية.

(ب) تنقيح إطار المساءلة لنظام إدارة الأمن بالأمم المتحدة بما يحدِّد بوضوح أدوار ومسؤوليات إدارة شؤون السلامة والأمن وكذلك الفعاليات المشاركة في النظام السالف الذكر؛

(ج) إجراء استعراض إداري شامل لإدارة شؤون السلامة والأمن في آب/أغسطس ٢٠٠٩[(١١)]؛

(د) وضع منهجيات وأدوات أفضل لنظام الأمن؛

(هـ) تحسين إدارة الموارد البشرية وخاصة بالنسبة إلى موظفي الأمن الفنيين بالأمم المتحدة العاملين في الميدان من خلال مواصلة إجراء الاستعراضات والتقييمات.

٢٤ - كما عملت الإدارة وشركاؤها في نظام إدارة أمن الأمم المتحدة على اتخاذ تدابير ضمن اختصاصاتهم بما تجاوز التوصيات الرئيسية[(١٢)] التي ضمها تقرير الفريق المستقل المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، واستعراض الإدارة الذي أجرته إدارة شؤون السلامة والأمن في عام ٢٠٠٩ من أجل تعظيم سُبل التمكين من تنفيذ الولايات التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في وجود تحديات أمنية وتهديدات متزايدة تواجه منظومة الأمم المتحدة. وقد زادت المشورة المقدّمة ميدانيا في مجال السياسات والمجالات التشغيلية من خلال تحسين سُبُل الاتصالات. وتم تزويد الموظفين المكلفين بالمهام وكذلك العناصر الفنية العاملة في مجال الأمن بالمزيد بالإمكانات من خلال بذل جهود تدريبية أكثر تركيزاً. وفيما تضطلع الإدارة بجهودها التي تتم لصالح معظم موظفيها العاملين في الميدان فقد عملت الإدارة على الحفاظ على قدرة محدودة وشفّافة وفعّالة بالمقر.

ثالثاً - البرامج والأنشطة الرئيسية

الهيكل الحالي لإدارة شؤون السلامة والأمن

٢٥ - يترأس إدارة شؤون السلامة والأمن وكيل الأمين العام الذي يساعده الأمين العام المساعد. وتدعم مكتب وكيل الأمين العام وحدة السياسات والتخطيط والتنسيق،

(١١) أنجزت المنظمة إجراء الاستعراض الإداري لإدارة شؤون السلامة والأمن (A/63/605) في آب/أغسطس ٢٠٠٩ بما يتفق مع قرار الجمعية العامة ٢٦٣/٦١ وتوصية مجلس الرؤساء التنفيذيين الصادرة في آذار/مارس ٢٠٠٩، وفي أعقاب تقرير الفريق المستقل المعني بالسلامة والأمن لموظفي الأمم المتحدة ومبانيها على مستوى العالم كله الصادر في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

(١٢) انظر تقرير الفريق المستقل المعني بالسلامة والأمن لموظفي الأمم المتحدة ومبانيها على صعيد العالم (٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨).

كما يدعمه قسم الامتثال والتقييم والرصد، وهما مسؤلان على التوالي عن وضع السياسات والمبادئ التوجيهية لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن ومبادئه التوجيهية، جنباً إلى جنب مع شبكة إدارة الأمن المشتركة بين الوكالات من أجل إجراء التقييم ورصد الامتثال لسياسات وإجراءات الأمن على مستوى العالم كله. كذلك فإن المكتب التنفيذي للإدارة المذكورة مسؤول عن جميع المسائل المالية ومسائل الموظفين والأمور اللوجستية والنواحي الإدارية العامة المتصلة بالإدارة على النحو الذي فوَّض به وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة.

٢٦ - وبالنسبة إلى الدعم التشغيلي والتقني والمتصل بإدارة الأمن وخدماته على نحو ما يقدَّم إلى عمليات وبرامج الأمم المتحدة على صعيد العالم كله، سواء في الميدان أو مواقع المقار، تضم الإدارة ثلاثة عناصر رئيسية: شعبة العمليات الإقليمية وشعبة خدمات أمن وسلامة المقر ودوائر الدعم الميداني.

شعبة العمليات الإقليمية

٢٧ - شعبة العمليات الإقليمية مسؤولة عن تنسيق وإدارة العمليات الميدانية للسلامة والأمن، وتخدم بوصفها جهة التنسيق لشؤون السلامة والأمن بالنسبة إلى مراكز العمل بالميدان فتقدِّم الدعم الأساسي العملياتي والتقني، فضلاً عن التوجيه المقدَّم إلى موظفي الأمن الفنيين ومديريه على صعيد العالم كله. وتكفل الشعبة التنسيق الأمني مع الموظفين المكلَّفين ضمن أفرقة إدارة الأمن والسلامة في مراكز عمل منظومة الأمم المتحدة على مستوى العالم، بما في ذلك وضع واستعراض ودعم تقييمات المخاطر الأمنية، وكذلك الخطط الأمنية والاستعراضات المتواصلة للمستويات الأمنية في المناطق التي تشهد عمليات للأمم المتحدة، إضافة إلى تقديم الدعم الأمني والمساعدة إلى شركاء التنفيذ مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ضمن إطار ''إنقاذ الحياة معاً''[١٣].

٢٨ - ويعمل في الشعبة نحو ٧٧٨ موظفاً منهم ٦٧ موجودون بمقر الأمم المتحدة إضافة إلى نحو ٧١١ في مراكز العمل الميدانية. ويضم موظفو الأمن الميداني في الشعبة ٣٠٣ من موظفي الأمن المعيّنين دولياً ونحو ٤٠٨ من مساعدي الأمن المحليين[١٤]. ويعمل موظفو الأمن

(١٣) ''إنقاذ الحياة معاً'' مبادرة وضعتها الإدارة جنباً إلى جنب مع إدارات الأمانة العامة وشبكة إدارة الأمن من أجل إنشاء إطار للتعاون في إدارة الأمن بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى الأمم المتحدة والشركاء الإنسانيين.

(١٤) مساعدو الأمن المحليون يقدّمون الدعم لموظفي الأمن الدوليين في إدارة عمليات الأمن الميدانية، وهم يساعدون على وضع وتعهّد قوائم الموظفين المستكملة في مواعيدها، ويعملون في تشغيل نظم اتصالات الأمن الميداني، ويساعدون على إنشاء نظم ملاحظي الأمن كما يقومون بمهام أخرى تتصل بالأمن حسب الملائم.

بالمقر التابعون لشعبة العمليات الإقليمية في أربعة أقسام إقليمية (أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا والأمريكتان والشرق الأوسط وشمال أفريقيا) وفي قسم دعم عمليات حفظ السلام الذي يكفل سُبل التنسيق اليومي في مجالات الأمن التقنية للموظفين المعينين لذلك ولأفرقة إدارة الأمن والدعم التقني إلى جانب المساعدة المقدّمة إلى موظفي الأمن في الميدان. ومن كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ حتى الآن اضطلعت الأقسام الإقليمية وقسم دعم عمليات حفظ السلام بأكثر من ٢٥٠ من بعثات المساعدة الأمنية إلى الميدان.

٢٩ - وبالإضافة إلى ذلك تضم البعثة وحدة تقييم التهديدات والمخاطر التي تعمل بوصفها آلية إنذار مبكّر بشأن التهديدات الموجّهة إلى الأمم المتحدة حيث تقدِّم الدعم التحليلي للإدارة ولمؤسسات نظام إدارة الأمن بالأمم المتحدة. وتعمل الوحدة كذلك على تطوير المنهجية التحليلية الموحّدة والعمليات والإجراءات التي تتم دعماً لمحلّلي المعلومات الأمنية في الميدان، كما توفد بعثات إلى الميدان لإجراء تقييمات استراتيجية لتهديدات الأمن ومخاطره بما في ذلك ما تشهده بعثات حفظ السلام التي تقودها إدارة عمليات حفظ السلام.

٣٠ - وهناك أيضاً مركز للاتصالات يعمل على مدار الساعة بغير انقطاع، وهو مسؤول عن مواصلة توافر الوعي بالأحوال ذات الصلة فيما يتصل بجميع جوانب الأمن في الميدان وعن كفالة استمرار الاتصالات المأمونة مع مراكز العمل للأمم المتحدة، كما يعمل بوصفه مرفق الدعم الأساسي لمركز التنسيق المعني بالأزمات بالإدارة عندما يتم تفعيله ليتولى تنسيق عمليات إدارة الأزمات دعماً لمراكز العمل الميدانية التابعة للأمم المتحدة. ومع إنشاء مركز الأمم المتحدة الجديد للعمليات والأزمات يتواصل تعميم التنسيق من أجل استجابة وحيدة ومتضافرة من جانب الأمم المتحدة إزاء حالات الأزمات اعتماداً على أوجه التآزر الحاصلة ضمن نطاق المنظمة.

دوائر الدعم الميداني

٣١ - دوائر الدعم الميداني بالإدارة تضم قسم التدريب والتنمية، ووحدة إدارة الإجهاد الناجم عن الحوادث الخطرة، وقسم دعم معلومات إدارة الأزمات، ووحدة التسجيل، ومكتب إدارة مخاطر الطيران. وهي تقدِّم التدريب في قضايا الأمن مع إسداء المشورة في حالة التوتّر الناجم عن الحوادث الخطيرة والدعم في إدارة مخاطر الطيران وإدارة المعلومات ذات الصلة لصالح مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على مستوى العالم كله.

٣٢ - ومنذ عام ٢٠٠٩ ركّز قسم التدريب والتنمية على اتّباع رؤية جديدة وقام باستعراض وتنفيذ نظام حديث للتعلُّم من أجل إدارة مسائل الأمن بالأمم المتحدة وبما يتسق مع معيار عالمي لأفضل الممارسات. وقد أنشأ هذا النظام للتعلُّم القائم على أساس الكفاءة

معياراً له قيمته بالنسبة لجميع موظفي الأمن، وهو ما يرتبط بصِلة مباشرة مع التنمية المهنية للموظفين الفنيين المعنيين بالأمن. ويتطلّع المركز المذكور إلى إنشاء مراكز للامتحان ومنح الشهادات في المستقبل بحيث تتولّى اختبار المعارف والكفاءات العملية لهؤلاء الموظفين من خلال البرامج التدريبية المنفذة في المراكز المقامة (كما في نيروبي مثلاً) وفي مواقع تدريبية إقليمية أخرى. ومن شأن إقامة هذه المراكز أن يكفل الحفاظ على المعايير المهنية الخاضعة لسيطرة حازمة بالنسبة إلى موظفي ومديري الأمن بالأمم المتحدة الذين يتحملون مسؤوليات أمنية على صعيد نظام إدارة أمن الأمم المتحدة بأكمله. كما أن الامتثال وفعالية التنفيذ بالنسبة لسياسات إدارة الأمن وإجراءاته أمور تتوقّف على فعالية قدرة التدريب في المنظمة وعلى توافر مواردها بما يكفل إشاعة الوعي والفهم لهذه السياسات على صعيد المنظومة بأسرها.

٣٣ - أما وحدة إدارة الإجهاد الناجم عن الحوادث الخطرة فتعمل بوصفها جهة الاتصال من أجل تقديم الدعم السيكو اجتماعي في حالات الطوارئ إلى موظفي الأمم المتحدة على مستوى العالم كله، كما تنسِّق وتنفِّذ برامج التدريب على إدارة حالات الإجهاد على الصعيد العالمي للأمم المتحدة كجزء من الجهود المتواصلة التي تبذلها المنظمة لدعم الباقين على قيد الحياة وأفراد الأسر المرتبطة بهم في أعقاب حوادث الأزمات. وبعد اجتماع لجنة السياسات التابعة للأمين العام في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢ أصبحت الإدارة مشاركة، من خلال التعاون الفعّال مع الوحدة المذكورة، في الجهود المبذولة لدعم جوانب التأهب وتقديم الدعم للباقين على قيد الحياة الذين أصيبوا وهم على خطوط الواجب، فضلاً عن الأسر المتضررة في هذا الشأن.

٣٤ - كما أنشأت الوحدة المذكورة أعلاه برنامجاً تدريبياً مكثّفاً لمنح شهادة مستشار لتعزيز جانب إسداء المشورة في حالات الحوادث الخطرة من أجل التأهب من جانب الأمم المتحدة استجابةً للأزمات. وهذا من شأنه أن يقدّم خدمات متوائمة ومتاحة وذات نوعية جيدة في المجال النفساني الاجتماعي إلى موظفي منظومة الأمم المتحدة باستخدام الموارد المهنية المتوافرة على الصعيد القطري. وتدعو الوحدة أيضاً إلى إنشاء خلايا للتدخُّل في حالات الحوادث البالغة الخطورة بمراكز العمل تعزيزاً لسُبل الحصول على خدمات المشورة المستدامة. كما تعمل الوحدة على تعزيز التعاون فيما بين الوكالات والإدارات من خلال الفريق العامل المعني بالإجهاد في حالات الحوادث الخطرة المنبثق، عن شبكة إدارة الأمن المشتركة بين الوكالات، وهو فريق متعدد التخصصات ويتألف من ٢٠ من ممثلي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (استشاريون ومسؤولون أمنيون وأطباء وموظفو موارد بشرية) ويعيَّنون من جانب جهات الاتصال التابعين لها والمعنية بالأمن.

٣٥ - ويتولى قسم دعم معلومات إدارة الأزمات إدارة الموقع الإلكتروني التابع لشبكة معلومات مديري الأمن بالأمم المتحدة مما يتيح لموظفي الأمم المتحدة، الذين يضطلعون بمسؤوليات في مجال إدارة الأمن، سُبل التواصل مع الموقع الشبكي للإدارة، وهو يحوي معلومات مهمة بشأن الأمن بما في ذلك دليل السفر، ووثائق سياسات نظام إدارة الأمن بالأمم المتحدة، والتدريب الأمني المباشر إلكترونياً (التدريب الأساسي في الميدان) والتدريب الميداني المتقدّم. ومن خلال النظام التابع لها، والمتعلّق بتجهيز معلومات طلبات السفر، فإن ما يقرب من ٥٠٠ ٥ طلب بشأن التصريح الأمني يتم تجهيزها يومياً. ومن كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ حتى الآن قامت الإدارة بتجهيز أكثر من مليوني تصريح أمني من خلال نظامها بشأن تجهيز معلومات طلبات السفر. أما المعلومات التي تم جمعها عن طريق استخدام النظم التي طوّرها قسم دعم معلومات إدارة الأزمات فتتسم بأهمية جوهرية في دعم المكاتب الميدانية ولا سيما خلال أحداث الأزمات.

٣٦ - وفي أيار/مايو ٢٠١١ أنشأت الإدارة مكتب إدارة مخاطر الطيران وقد تم تزويده كاملاً بالموظفين في مرحلة سابقة من هذا العام. والمكتب مكلَّف بإسداء المشورة إلى نظام إدارة الأمن بالأمم المتحدة بشأن السلامة النسبية للسفر جواً أخذاً بعين الاعتبار عادات السفر والجهات التي يقصد إليها موظفو الأمم المتحدة. وقد أنشأ المكتب المذكور علاقات عمل مع جميع منظمات الأمم المتحدة من أجل تنفيذ الأعمال التي يضطلع بها.

خدمات الأمن والسلامة

٣٧ - شعبة خدمات الأمن والسلامة بالمقر مندمجة تماماً ضمن الإدارة، وهي مسؤولة عن الإشراف على جميع دوائر/أقسام الأمن والسلامة من خلال الاضطلاع بسُبل الإدارة والتوجيه التشغيلي والإشراف التقني وخدمات الأمن الموحّدة إلى ٠٠٠ ٢٨ من الموظفين وإلى نحو ١,٧ مليون زائر كل سنة لمقر الأمم المتحدة وسائر ما يتبع المقر من مراكز العمل والمحاكم[١٥]. وقد أنشئت شعبة خدمات الأمن والسلامة في عام ١٩٤٨ بوصفها حراسة الأمم المتحدة، ومن ثم فهي تمثّل أقدم عنصر في الإدارة. والآن أصبحت تضم ٦٠٠ ١ من أفراد الأمن العسكريين بالأمم المتحدة، وهي مسؤولة عن أن تكفل بيئة من الأمن والسلامة

(١٥) وتشمل مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا، واللجان الإقليمية وهي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، فضلاً عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحُمْر وآلية الأمم المتحدة الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

للمندوبين وللعاملين والزائرين لمقر الأمم المتحدة وللمكاتب البعيدة عن المقر واللجان الإقليمية، فضلاً عن المحاكم. كما أنها تهيئ سُبل التنسيق الأمني وتنفيذ الخدمات الأمنية لدى انعقاد الفعاليات السنوية التي ترتبط بجانب أمني مرتفع، ومن ذلك مثلاً الجمعية العامة في المقر إلى جانب مؤتمرات قمة/مؤتمرات رئيسية محدّدة إضافة إلى مختلف الفعاليات والمؤتمرات التي تتبناها الأمم المتحدة خارج مواقع المقر والمحاكم.

٣٨ - وتم في عام ٢٠٠٥ إنشاء وحدة تنسيق الحماية التابعة للشعبة وهي تتولّى أمر العدد المتزايد من الطلبات على تقديم خدمات الحماية لكبار الموظفين والشخصيات البارزة من خلال تنسيق تقييم الاحتياجات اللازمة لخدمات الحماية ونشر الضباط المناسبين عند الطلب. ومنذ إنشائها اضطلعت الوحدة بما يقرب من ٢ ٣٥٦ من عمليات الحماية المباشرة. وقامت الوحدة كذلك بتطوير نُظم وعمليات مركزة أفضت إلى تنفيذ شامل لتقييمات مخاطر الأمن الشخصي وغير ذلك من آليات التمكين بالنسبة إلى كبار موظفي الأمم المتحدة.

٣٩ - ومع زيادة التهديدات العالمية ضد المنظمة بحيث أصبحت كثير من مواقع الأمم المتحدة هدفاً جاذباً بسبب طابعها الرمزي التاريخي فضلاً عن الأعداد الكبيرة من موظفيها وزائريها، فقد ركّزت خدمات الأمن والسلامة على تدعيم الأمن الفعلي والسيطرة على سُبل الإتاحة من خلال تطوير تصميم الحلول الموجّهة تكنولوجياً، إضافة إلى التنفيذ الحازم لها والتوظيف الهادف وتعزيز التدريب المتخصص، والتأهب لإدارة الأزمات.

رابعاً - الإنجازات البارزة منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

ألف - تقدُّم العمل في نظام إدارة أمن الأمم المتحدة وشبكة إدارة الأمن المشتركة بين الوكالات

٤٠ - طرأ تحسُّن مرموق منذ عام ٢٠٠٧ على أداء شبكة إدارة الأمن المشتركة بين الوكالات التي يترأسها وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن. وتم تعزيز المزيد من التعاون والشمول فيما بين أعضاء الشبكة. وتدعم الإدارة أعضاء الشبكة، فضلاً عن دعمها لأداء الشبكة ذاتها من خلال:

(أ) وضع سياسات ومبادئ توجيهية تشغيلية من أجل إدارة الأمن وما يتصل بذلك من أمور تمهيداً لعرضها بعد ذلك للنظر من جانب لجنة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة ومجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق؛

(ب) التنسيق بين الفريق التوجيهي والدورات المنتظمة التي تعقدها الشبكة المذكورة أعلاه؛

(ج) توفير التدخلات الاستراتيجية والعمل في الوقت المناسب على تقديم الدعم للوكالات والصناديق والبرامج عن طريق الحكومات المضيفة عند الطلب بهدف معالجة قضايا إدارة الأمن؛

(د) توفير سُبل الامتثال على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها وتقييم هياكل إدارة الأمن في مواقع المقر ومواقع الميدان؛

(هـ) تقديم خدمات الدعم الميداني بما في ذلك التدريب الموحّد على قضايا الأمن والسلامة، وإسداء المشورة لإدارة حالات الإجهاد الناجمة عن الحوادث الخطيرة إضافة إلى تكنولوجيا معلومات إدارة الأمن والدعم لإدارة الأزمات خلال وقوع الأزمات المتصلة بالأمن[١٦]؛

(و) تقديم الدعم التشغيلي اليومي من أجل إدارة الأمن[١٧] وإسداء المشورة التقنية إلى الموظفين الفنيين العاملين في مجال الأمن على مستوى منظومة الأمم المتحدة في الميدان[١٨] وإلى الموظفين المكلّفين في هذا المجال وأفرقة إدارة الأمن في المناطق الجغرافية التي توجَد الأمم المتحدة على صعيدها؛

(ز) التزويد بأساليب الإدارة المتناسقة لما تستلزمه الحماية المباشرة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة عند الطلب وإدارة سلامة وأمن مباني الأمم المتحدة في مواقع المقار[١٩]؛

(ح) تقديم الدعم الإداري بشأن احتياجات الموارد ومستويات الأنشطة المنفذة في الميدان مع ما يتعلق بذلك من قضايا الموظفين التي تندرج ضمن اختصاص الإدارة؛

---

(١٦) قد يشمل هذا خدمات الدعم الميداني في مجالات محدّدة ومن ذلك مثلاً التعامل مع حوادث شتّى منها حوادث أخذ الرهائن.

(١٧) وهذا يشمل الاستمرار في مهمة قناة اتصالات على مدار ساعات اليوم بلا انقطاع (من خلال مركز الاتصالات التابع لها) بين مواقع الميدان والأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل تلقّي وإحالة المعلومات المتصلة بالحوادث المتعلقة بالأمن أو الأحداث التي لها تأثيراتها على سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة مع إذاعة ''جميع بلاغات الوكالات'' عن طريق نظام رسائل الأمم المتحدة بشأن ما يتصل بالأمن من توصيات وإجراءات وقرارات بما في ذلك عمليات النقل والإجلاء.

(١٨) وتشمل موظفي الأمن الفنيين الذين يتم نشرهم بواسطة الإدارة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

(١٩) وتشمل هذه المواقع مقار الأمم المتحدة في نيروبي، وفيينا، وجنيف، وأديس أبابا، وبيروت، وسنتياغو، وبانكوك ومواقع المحاكم الدولية التي نشرت فيها دوائر السلامة والأمن التابعة لإدارة شؤون السلامة والأمن موظفيها.

(ط) تدعيم التعاون مع شركاء منظومة الأمم المتحدة التنفيذيين (ومن ذلك مثلاً المنظمات غير الحكومية) فيما يتصل بقضايا الأمن وحماية الأمم المتحدة والعاملين الإنسانيين من خلال مبادرة ''إنقاذ الأرواح معاً''.

باء – الإنجازات الرئيسية في وضع وتنفيذ السياسات

٤١ – حققت الإدارة، جنباً إلى جنب مع شبكة إدارة الأمن المشتركة بين الوكالات؛ إنجازات بارزة للغاية في وضع إطار شامل لسياسة السلامة والأمن؛ فأقرّت سياسات ملموسة لإدارة الأمن في المجالات التي لم تشهد ذلك من قبل. وعلى نحو ما ورد في الفقرة ٨ أعلاه فإن مفهوم ''كيفية البقاء'' جاء مرتبطاً بضرورة أن تعمل الإدارة على وضع وتنقيح سياسات لإدارة الأمن، فضلاً عن أن تتصدّى لردم ثغرات السياسة بما يستلزمه ''تطبيق هذه الثقافة الجديدة''. كما تم استحداث أو استكمال سياسات طموحة في هذا المجال، ومنها تلك المتصلة بالعلاقات مع البلد المضيف، وبعمليات الحماية المباشرة واستخدام القوة، إضافة إلى التوقيف والاحتجاز، والتعامل مع حالات الرهائن وتوفير السلامة على الطرق أو في حالات الحريق، وإدارة حالات أخذ الرهائن. ولا تزال الإدارة، فضلاً عن الشبكة المذكورة أعلاه، تعمل على وضع سياسات جديدة لإدارة الأمن وتفعيل المبادئ التوجيهية والأدوات المستخدمة وإضفاء الطابع الرسمي على السياسات والإجراءات التي كانت قائمة من قبل ولكن في شكل مرحلي.

٤٢ – ومع نجاح تدشين الموقع الإلكتروني لشبكة الإدارة، أصبحت جميع السياسات والمبادئ التوجيهية المنقّحة والجديدة، الواردة في دليل سياسات الأمن الصادر عن نظام إدارة الأمن بالأمم المتحدة والكتيِّب المطروح بشأن الأمن الميداني، متاحة على الصعيد العالمي على مدار الساعة بغير انقطاع لمديري الأمن بالأمم المتحدة. وبإمكان جميع موظفي الأمم المتحدة التواصل مع السياسات والمبادئ التوجيهية من خلال الموقع الشبكي للإدارة الذي يتم استكماله بانتظام. كما تسدي وحدة السياسات والتخطيط والتنسيق التابعة للإدارة المشورة في مجال السياسات، وتقدم التوضيحات المتصلة بتفسير جميع السياسات القائمة بشأن الأمن والسلامة بما يكفل تفسيرها وتنفيذها بصورة مشتركة عبر المنظومة. وفي ضوء التوسُّع في تعميم المعلومات وزيادة الجهود الرامية إلى توصيل هذه المعلومات عبر منظور أوسع، ارتفع مستوى الوعي عبر منظومة الأمم المتحدة بالجهود التي تبذلها الإدارة لتمكين منظومة الأمم المتحدة من تفعيل ولاياتها وبرامجها من خلال التماس الطرق الكفيلة بالبقاء في الموقع وأداء العمليات.

جيم – عملية وأدوات إدارة المخاطر الأمنية

٤٣ – منذ عام ٢٠٠٧ ظلت الإدارة تعمل على تعزيز قدرتها من أجل تحديد وتحليل وفهم التهديدات الأمنية التي تتعرض لها الأمم المتحدة من خلال وضع وصقل هيكل لإدارة المخاطر الأمنية تعظيماً لقدرة منظومة الأمم المتحدة على العمل في بيئات المخاطر المرتفعة. ومن الأدوات التي شكّلت تحدّياً للإعلان الكامل لهيكل إدارة المخاطر الأمنية الجديد ما كان يتمثّل في نظام المرحلة الأمنية الذي ظل يُثبت باستمرار عبر الزمن أنه أداة غير مصقولة ومفرطة في التبسيط وإن كان يتم بواسطته اتخاذ القرارات المتصلة بالأمن. وعلى سبيل المثال فعندما كان يتم إعلان المرحلة ٥ (أعلى مستوى من المراحل) كانت تتوقّف جميع العمليات. ومن ثم أصبحت إدارة الأمن بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة معادلة لتوقّي المخاطر، وفضلاً عن ذلك فنظام مراحل الأمن كان يرتبط بصورة لا انفصام لها مع الإجراءات التي أدّت إلى نشوء استحقاقات معيّنة تتصل بالأمن بمعنى أن مستوى مرحلة ما كان يفضي تلقائياً إلى إجلاء أو نقل موظفي الأمم المتحدة و/أو أفراد أسرهم المستحقين طبقاً لمجموعة موصوفة من المعايير المفرطة في التبسيط، و لم يكن في غالب الأحيان يتيح مواصلة عمليات الأمم المتحدة وخاصة عند اللحظات الحرجة وفي المواقع العالية المخاطر.

٤٤ – ومع بدء العمل في عام ٢٠٠٩ بالنهج الطموح الذي يحمل عنوان ”كيفية البقاء“ أصبح من الواضح أن نظام المراحل الأمنية لم يعد أداة قابلة للاستمرار، وكان أن ألغت الأمم المتحدة النظام المذكور في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ تحت إشراف اللجنة التوجيهية للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة واللجنة التوجيهية المعنية بالسلامة والأمن التي كانت قد أنشئت للإشراف على تنفيذ توصيات الفريق المستقل. ومن هذه التوصيات ما كان يتصل بإلغاء نظام المراحل الأمنية. وبعد ذلك اجتمع فنيّو الأمن لوضع نظام لمستويات الأمن يهدف إلى وضع طريقة موضوعية يمكن من خلالها تقييم التهديدات الماثلة ضمن نموذج لإدارة المخاطر الأمنية.

٤٥ – والنموذج المذكور يشمل نطاقاً من السياسات والأدوات والمبادئ التوجيهية بحيث يمكن استخدامه في نظام إدارة الأمن بالأمم المتحدة، ويبدأ بتحديد وتقييم التهديدات (المتميزة من حيث الاختلاف عن المخاطر) ومن ثم النظر في تلك المعلومات في إطار تقييم شامل للمخاطر الأمنية من أجل تحديد مستوى الخطر بعد اتخاذ تدابير تخفيف الخطر. وما أن يتم تحديد مستوى الخطر حتى يجري فحص آخر لرؤية ما يمكن أن تفعله منظومة الأمم المتحدة بدورها لخفض مستوى الخطر وصولاً إلى تحديد المستوى الناجم عن المخاطر المتبقية، وهو ما يفيد من حيث البتّ فيما إذا كانت عمليات منظومة الأمم المتحدة يمكن أن تستمر،

أو يجب أن تستمر، ومن ذلك مثلاً في ظل وجود أصغر حجماً أو من خلال وجود أبعد مسافة. ومن ثم فإن نظام مستوى الأمن يغذّي الجزء الأول من هذه العملية بأن يهيئ السُبل التي يمكن بواسطتها تحديد التهديدات وتقييمها. وعلى ذلك فإن نظام مستوى الأمن بحد ذاته لا تنجم عنه إجراءات محددة مثل الإجلاء أو النقل.

٤٦ - وقد أُعلن نظام إدارة الأمن بالأمم المتحدة ونظام مستوى الأمن في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وتم بعد ذلك تزويد الموظفين الفنيين المعنيين بالأمن بأداة إضافية لإدارة المخاطر الأمنية، كما أن موظفي الأمن بإدارة السلامة والأمن من العاملين في الميدان لقوا تشجيعاً على المشاركة والعمل باستخدام هذه الأداة مع سلطات البلد المضيف ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك ففي مقر إدارة شؤون السلامة والأمن أتيحت هذه الأداة وأتيح التدريب على استخدامها مع الدول الأعضاء وستظل متاحة عند الطلب.

٤٧ - وبرغم ما تم من إنجاز جانب كبير من الأعمال على مدار السنوات القليلة الماضية فيما يتصل بوضع النموذج المستخدم حالياً لإدارة المخاطر الأمنية، فما زالت تجري استعراضات أخرى مع إدخال تعديلات على هذا النموذج. وثمة حاجة لبذل المزيد من الجهود لزيادة فهم المديرين والموظفين الفنيين العاملين في المجال الأمني لتطبيق نموذج إدارة المخاطر الأمنية وأدواته. وفي هذا السياق تعكف الإدارة على تدارس أساليب تحسين العملية والصيغة التي تكتسيها تقييمات المخاطر الأمنية بما في ذلك وضع أداة قائمة على استخدام الشبكة العنكبوتية للمساعدة في هذه العملية.

دال - المنجزات الرئيسية في مجال الدعم التشغيلي

٤٨ - قطعت الإدارة مزيداً من الأشواط في دعم العمليات المنفذة في الميدان من خلال تدابير إضافية تم اتخاذها لتدعيم تقييم التهديدات والمخاطر، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تعزيز المزيد من إمكانات التآزر والتعاون مع سلطات البلدان المضيفة واستحداث مواقع إضافية للتحليل ومراكز تشغيل معلومات الأمن في المناطق العالية الخطورة ووضع برنامج تدريبي شامل وفعال من أجل محللي الأمن.

٤٩ - وقد أدّى الدعم التشغيلي الإضافي المقدَّم من جانب الإدارة إلى التمكين من تنفيذ الولايات المعهود بها لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة في المجالات الأساسية الإنسانية، فضلاً عن مجالات حقوق الإنسان، والتنمية، وحفظ السلام وبناء السلام، والتعافي بعد الكوارث، مع ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة، فالدعم الأمني العملياتي الفعال يمكِّن من تفعيل النطاق الكامل لولايات الأمم المتحدة؛ وبرامجها وأنشطتها، وخاصة في المجالات التي

تنطوي على تهديدات متصاعدة بالنزاع المسلح والتطرف والإجرام والاضطراب المدني أو في المناطق التي تشهد حالات الطوارئ المعقدة التي تؤثر على السكان المحليين.

٥٠ - ولدعم برامج وبعثات الأمم المتحدة في المناطق الشديدة الالتهاب، حيث تسود في الغالب بيئات من التهديد غير القابل للتنبؤ، ركزت شعبة العمليات الإقليمية التابعة للإدارة، على التخطيط في حالات الطوارئ والتأهب لمواجهة الأزمات في الميدان، وهيأت الإدارة الكوادر من مديري الأزمات المحنكين سواء في الميدان أو في المقر بمن في ذلك الاختصاصيون في إدارة حوادث الرهائن. واعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ حتى الآن أدار موظفو شعبة العمليات الإقليمية ٤٩ من حوادث الرهائن التي شملت ٧١ من موظفي منظومة الأمم المتحدة وأفراد الأسر حيث انطوى ذلك على الإفراج الآمن عن جميع الرهائن باستثناء فرد واحد[٢٠].

٥١ - ومن كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ حتى الآن أدارت الشعبة ١٨٥ من بعثات ''التصعيد'' حيث نشرت موظفيها العاملين في مجال الأمن وأصولها الأمنية في مراكز عمل وبعثات منظومة الأمم المتحدة المتأثرة بحالات الأزمات لمساعدة الموظفين المكلفين وأفرقة إدارة الأمن في الميدان على تنفيذ العمليات المعقدة أو أنشطة الإصلاح والتعافي في أعقاب الكوارث الطبيعية.

هاء - المنجزات الرئيسية في خدمات الدعم الميداني

٥٢ - أحرزت الإدارة تقدماً فيما يتصل بوضع برامج تدريبية مكتملة التشكيل في مجال الأمن، مع مواصلة تطوير قدرتها على إسداء المشورة بالنسبة لتطورات الحوادث الخطيرة للعاملين في منظومة الأمم المتحدة، كما قطعت أشواطاً واسعة في إدارة المعلومات، ثم استطاعت في الآونة الأحدث أن تمضي في جهودها لإدارة مخاطر الطيران بحيث يتسنى تحسين الخدمات المقدمة إلى الأنشطة البرنامجية في الميدان.

٥٣ - وفي عام ٢٠٠٧ أنشأت الإدارة مكتب المساعدة لإدارة السلامة والأمن (dsshelp@un.org) إضافة إلى موقع شبكي مأمون تابع لشبكة إدارة الأمن المشتركة بين الوكالات مزوداً بإمكانية الاطلاع على الوثائق لصالح جميع أعضاء الشبكة. وفي عام ٢٠٠٨ أنشأت الوكالة قاعدة البيانات لنظام إدارة الأمن بالأمم المتحدة فحلّت في نهاية المطاف محل الموقع الإلكتروني للشبكة المذكورة أعلاه، من أجل تزويد الموظفين الفنيين العاملين في

(٢٠) الرهينة الوحيدة التي لم يطلق سراحها بأمان كان فرداً من أسرة موظف بالأمم المتحدة وقد توفي لأسباب طبيعية.

مجالات الأمن ضمن نطاق نظام الأمم المتحدة المذكور والموظفين الذين يتحملون مسؤوليات أمنية بسُبل الحصول على المعلومات المتصلة بالأمن.

٥٤ - ومن الإنجازات البارزة التي تحققت في عام ٢٠١٠ ما تَمثَل في إنشاء نظام الأمم المتحدة لتجهيز معلومات طلبات السفر الذي حل محل نظام التصريح الأمني المتكامل. وأدى ذلك إلى قيام نظام أشمل للمشورة والامتثال في معلومات السفر. ودشَّنت الإدارة استبياناً قائماً على أساس الشبكة العنكبوتية يكفل الدقة في إتاحة تحديد عدد مباني الأمم المتحدة على مستوى العالم بأسره. وحتى الآن فقد أمكن جمع المعلومات المتصلة بما يقرب من ٠٠٠ ٦ من مواقع الأمم المتحدة على مستوى العالم. وهناك أنظمة أخرى لإدارة المعلومات أنشأتها الإدارة على مدار السنة الماضية بما في ذلك تلك التي تدعم برامج التدريب ومنح الشهادات في مجال الأمن. وفي الوقت الحاضر هناك ٠٠٠ ١ من موظفي الأمم المتحدة يستكملون التدريب اليومي إلكترونياً في مجال الأمن الأساسي بالميدان. كذلك فإن قدرة نظام المعلومات الجغرافية الذي تم إنشاؤه في عام ٢٠٠٨ شملت الخرائط التفاعلية الأولى المتوخي إتاحتها على شبكة الأمم المتحدة لمعلومات مديري الأمن. وفي عام ٢٠١٢ دشَّنت الإدارة نظام الإبلاغ عن حوادث الأمن الكبيرة على المستوى العالمي بما يسمح منهجياً بجمع المعلومات عن هذه النوعية من الحوادث الكبيرة من مراكز العمل التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على مستوى العالم كله. ومن هنا تتيح المعلومات المجموعة من خلال استخدام النُظم التي قام بتطويرها قسم دعم إدارة معلومات الأزمات التابع للإدارة، دعماً أساسياً للمكاتب الميدانية ولا سيما خلال حوادث الأزمات.

٥٥ - وبحلول حزيران/يونيه ٢٠١٢ كانت الإدارة قد أنجزت بدقة استعراض برامجها الأساسية للتعلم وأعادت تشكيل هذه البرامج لكي تشمل استخداماً أكفأ لمنصات التعليم الإلكترونية القائمة على أساس الشبكة العنكبوتية وكذلك التعلم عن بُعد، مع مزيد من التركيز على التدريب الأمني المتعدد الأبعاد. وقد بدأ التحول من التدريب إلى التعلم في عام ٢٠١٠ واستند إلى أفضل ممارسات النظرية الأكاديمية السليمة والتعلم على أساس الكفاءة. وجميع برامج التدريب التي تتولاها الإدارة تم استعراضها بعد ذلك من خلال مصفاة تتصل بالتعلم على أساس الكفاءة ثم جرى تعديلها لكي تلبي معايير أحدث وأكثر فعالية مع إعادة تشكيلها لتتيح استخداماً أكفأ على الخط الإلكتروني المباشر استناداً إلى منابر التعلم والتعلم عن بُعد مع تركيز أقوى على تعلّم ''المهارات الناعمة''. ويجري استعراض جميع برامج التعلم الأخرى على مستوى إدارة السلامة والأمن، بما في ذلك السلامة (قيادة السيارات وعمليات الطيران واندلاع الحرائق) وبرامج تدريب الاختصاصين (أي إدارة حالات الرهائن والحماية المباشرة والتدريب الطبي في حالات الطوارئ) من خلال مصفاة التعلم على أساس الكفاءة

بما يتيح إعادة تصميم هذه البرامج بحيث تلبّي الاحتياجات الراهنة في إدارة الأمن لمنظومة الأمم المتحدة.

٥٦ - أما المنجزات الرئيسية في تقديم سُبل المشورة في حالات التوتر الناجم عن الأحداث الحرجة فقد شملت إنشاء وتنقيح إجراءات تشغيل موحدة لتحسين التنسيق بين شبكة المشورة بمنظومة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة للطوارئ الطبية، ومكتب إدارة الموارد البشرية وفريق التأهب والدعم في حالات الطوارئ. وعلى المستوى العالمي فقد تلقى التدريب ٢٣٥ من الفنيين العاملين في مجال الصحة العقلية بمن في ذلك مستشارو الأمم المتحدة الذين يغطون ٩٣ بلداً، وحصلوا على الشهادات ذات الصلة. أما الدعم المقدَّم من جانب وحدة إدارة الإجهاد الناجم عن الحوادث الخطيرة فقد أفضى إلى تشغيل وتوزيع ٢٠ من المستشارين المحليين على أساس تقاسم التكاليف.

٥٧ - ومن عام ٢٠٠٧ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ كانت وحدة إدارة إجهاد الحوادث الخطيرة مشاركة في التعامل مع ٤٩ من الحوادث الحرجة الجسيمة بما في ذلك الكوارث الطبيعية وهجمات المتطرفين وحوادث سقوط الطائرات وعمليات الإجلاء والاضطراب السياسي وحوادث الرهائن التي شملت أفراداً من العاملين بمنظومة الأمم المتحدة. وأدّى ذلك إلى إسداء خدمات المشورة لصالح ٦٠ ٧٢٦ من موظفي منظومة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك هيأت الوحدة سُبل التدريب على إدارة الإجهاد وما يتصل بذلك من مواضيع إلى نحو ٣٣ ١٥٥ من موظفي منظومة الأمم المتحدة الذين يعملون في مراكز عمل عالية الخطورة من أجل بناء قدراتهم وحشد إمكانات صمودهم في النهوض بالولايات الموكلة إليهم في ظل بيئات صعبة. وقد زادت خدمات المشورة التي تقدمها الوحدة خلال الأزمات زيادة ملموسة لتصل إلى ٢٣ ٨٠٦ من موظفي منظومة الأمم المتحدة. وفضلاً عن ذلك فقد ظل المستشارون المحليون مشاركين باستمرار في تقديم أنشطة الرعاية الموجهة إلى ٣ ٠٨٧ من الموظفين. ولدى وضع برنامج مكثَّف للتدريب ومنح الشهادات للاستشاريين باستخدام موارد على الصعيد القطري وهو ما يستهدف تقديم خدمات سيكو اجتماعية تتسم بالتواؤم وسهولة الإتاحة وجودة النوعية لموظفي الأمم المتحدة، عزَّزت الوحدة حالة التأهب للاستجابة إزاء الأزمات بالنسبة للمنظومة المذكورة أعلاه. وحتى الآن فإن ٢٣٥ من المهنيين العاملين في مجال الصحة العقلية بمن في ذلك مستشارو الأمم المتحدة الذين يغطون ٩٣ بلداً تم تدريبهم وحصلوا على الشهادات من خلال هذا البرنامج.

٥٨ - ومن عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١١، استطاعت الوحدة أن تفوّض المستشارين الميدانيين والمهنيين العاملين في مجال الصحة العقلية الذين قدموا الآن خدمات الرفاه إلى نحو

٣ ٠٨٧ من العاملين، لتنفيذ أنشطة التدريب وإدارة الأزمات المحدودة النطاق، وتم ذلك بفضل بناء خلايا التدخل في حالات الحوادث الحرجة المحلية وعلى صعيد مراكز العمل العالية المخاطر بعد أن حظيت بالدعم من جانب ٧٥١ من النظراء المساعدين وباتباع أسلوب فعالية التكاليف.

٥٩ - وفي موعد مبكر من هذا العام نجحت الإدارة في التعاون مع الشركاء الآخرين في إدارة الأمن بمنظومة الأمم المتحدة في تدشين حملة لأمن الطرق تستهدف موظفي منظومة الأمم المتحدة على الصعيد العالمي، بما في ذلك ما تم بواسطة شريط فيديو من إعداد قسم التدريب والتنمية، وقد أتيح على الموقع الشبكي لإدارة شؤون السلامة والأمن وكذلك على المواقع الشبكية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى التي تركّز على المخاطر المرتبطة بالسرعة الفائقة أو تشتت الانتباه أو القيادة تحت تأثير الكحول. وتهدف الحملة إلى تعزيز الوعي بسلامة الطرق ومنع وقوع حوادث الطرق باعتبار أن مخاطر الطرق كانت السبب الأساسي للوفاة والإصابة بالجروح بين صفوف موظفي منظومة الأمم المتحدة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١[(٢١)].

واو - الإنجازات في مجال الدعم الإداري

٦٠ - حتى الآن كانت الإدارة قد تخطت التحديات الأساسية التي واجهتها في إنشاء هيكل إداري جديد يستند إلى المصادر المتعددة من التمويل المتكامل على نحو ما تقتضيه إدارة ٤٠٠ مليون دولار كل سنتين. ومن خلال الجهود التي بُذلت على مستوى الإدارة فإن شركاء نظام إدارة أمن الأمم المتحدة يزودون على نحو متزايد ومنتظم بمعلومات واضحة وشفافة بشأن الأنشطة المشتركة التمويل.

٦١ - وقد أحرزت الإدارة تقدماً ملموساً فيما يتصل بالتوظيف العاجل وتوزيع أكثر من ٧٠٠ من العاملين الميدانيين في مجال الأمن والمبادرة إلى تلبية الاحتياجات اللازمة للمكاتب الميدانية والموظفين في أكثر من ١٨٠ بلداً، وتنفيذ برنامج تمت إدارته بإعادة الانتداب بالنسبة للموظفين الميدانيين وتيسير أعمال ١٨٥ من بعثات ''التصعيد'' الموجهة إلى حالات الأزمات من خلال القيام في الوقت المناسب بنشر موظفي الأمن والمركبات والمعدات ذات الصلة.

٦٢ - وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الإدارة نهجاً متعدد الأوجه إزاء الدعم الإداري، ويشمل اتفاقاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدارة مكاتب إدارة الأمم المتحدة لشؤون

(٢١) من بين الحوادث المرتبطة بالسلامة في عام ٢٠١٠ كانت حوادث السير على الطرق قد تسببت في ٨٤ في المائة من الوفيات و ٩٠ في المائة من الإصابات لموظفي الأمم المتحدة (انظر A/66/345).

السلامة والأمن على المستوى العالمي. ومن أجل التوصل إلى أقصى قدر من فعالية التكاليف، وللمستوى الصحيح من المراقبة تم اعتماد اللامركزية أسلوباً في إدارة الدعم اللوجستي في الميدان بما في ذلك ما يتعلق بعمليات الشراء وإدارة الأصول وسُبل الإمداد. ومن خلال الموقع الإلكتروني لشبكة الأمم المتحدة لمعلومات مديري الأمن يتم تزويد شركاء نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن بإمكانات الاطلاع على المعلومات الشاملة المتعلقة بالميزانيات الميدانية التي تشهد تقاسماً محلياً في التكاليف من أجل زيادة الشفافية فيما يتعلق باستخدام تمويل الأمن.

٦٣ - وفضلاً عن ذلك نجحت الإدارة في تدشين حملات واسعة النطاق للتوظيف من أجل الوقوف على نوعية الفنيين الأمنيين المؤهلين والمحنكين (مع تشديد قوي على التنوع الجغرافي والجنساني) من أجل عملياتها الميدانية المتزايدة.

زاي - الإنجازات الرئيسية المتحققة في خدمات الأمن والسلامة لمواقع المقر

٦٤ - اتخذت شعبة خدمات أمن وسلامة المقر التابعة للإدارة تدابير متناسقة لردع عمليات الاقتحام وشن الهجمات الموجهة ضد مقار الأمم المتحدة الإثني عشر ومكاتبها البعيدة عن المقار والمحاكم، حيث تعمل على نشر خدمات الأمن للأمم المتحدة المنفذة بالزي الرسمي مع الاضطلاع بالمسؤولية عن تأمين المباني وضبط الدخول إليها. كما نفذت تدابير وقائية ورادعة فيما يتصل بالأمن الفعلي وتدابير ضبط الدخول وتخطيط الطوارئ بين تدابير أخرى، فضلاً عن التعاون الفعال مع الحكومات المضيفة فيما يتصل بمقار الأمم المتحدة ومكاتبها الواقعة بعيداً عن المقر الرئيسي إضافة إلى مواقع المحاكم. كذلك فقد اقتضت حماية هذه المواقع تصميم برامج أمن تتسم بالكفاءة وبالمرونة اللازمة لتلبية الاحتياجات البرنامجية والتشغيلية لموظفي الأمم المتحدة وزائريها على السواء.

٦٥ - ومنذ عام ٢٠٠٧ ظلت الإدارة توالي بنشاط تقديم الدعم لأنظمة السيطرة على سُبل الإتاحة في تلك المواقع وتنفيذ مشروع السيطرة على تلك الإتاحة. وتَمثَّل الهدف الرئيسي للمشروع المذكور في تنفيذ نظام للسيطرة على الإتاحة عالمياً بحيث يتسم بالشمول والتكامل التام والتوحيد فيما يتعلق بدخول الأفراد والمركبات إلى مباني الأمم المتحدة. وساعد المشروع على دعم حماية النطاق المحيط وأفضى إلى تكامل المزيد من نُظم الأمن الفعلية بما في ذلك تهيئة الاستجابات الملائمة إزاء الحوادث. أما التدابير التي يتضمنها المشروع حالياً فسوف تكتمل مع نهاية عام ٢٠١٢. كذلك فثمة عناصر وإيجابيات أخرى تتميَّز بها عملية الدعم الرئيسية للأمن وقد تم الأخذ بها بغرض تحسين تأمين تلك المواقع وهي تشمل مبادرات استراتيجية متخذة من جانب شبكة خدمات الأمن والسلامة بالأمم المتحدة التي

يترأسها مدير شعبة الأمن والسلامة بالمقر، وتضم كذلك جميع رؤساء الأمن في الشبكة المذكورة، المعنيين بنظام السلامة والأمن من أجل تعميم وتوحيد الخدمات ذات الصلة مع تقديم خدمات فعالة وحديثة على المستوى العالمي في مجالي الأمن والسلامة.

٦٦ - وفي الآونة الأخيرة قادت شعبة الأمن والسلامة الترتيبات الأمنية المتخذة من أجل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، المعقود في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ٢٠١٢ بوصفه أكبر حدث من نوعه حيث ضم أكثر من ٠٠٠ ٤٥ مشارك. وللمرة الأولى قامت الشعبة بنشر أفراد الأمن التابعين للأمم المتحدة بالزي الرسمي على مستوى عالمي من جميع مواقعها وتم ذلك جنباً إلى جنب مع سلطات البلد المضيف فأتاحوا مناخاً من السلامة والأمن لنحو ١٣٠ من رؤساء الدول والحكومات الممثَّلين الذين حضروا هذه الفعالية ومن ثم أمكن عقد المؤتمر بغير وقوع حادثة واحدة تتعلق بالأمن.

خامساً - التحديات الرئيسية في الحاضر والمستقبل

٦٧ - في ظل بيئة عالمية أمنية سريعة التطور، تواجه منظومة الأمم المتحدة نطاقاً أوسع ومجموعة تتفاقم باستمرار من التهديدات المرتبطة بالنزاع المسلح والعنف والتطرف والجريمة والاضطراب المدني، بما في ذلك ما تشهده مناطق النزاع حيث تتوقع الدول الأعضاء بصورة متزايدة أن تنفذ الأمم المتحدة برامجها الصادر بها تكليفات. وتشير الاتجاهات الحالية إلى تزايد الهجمات التي تستهدف بالذات موظفي الأمم المتحدة ومبانيها على يد العناصر العنيفة المتطرفة فضلاً عن تزايد الطابع المحلي لتلك الهجمات.

٦٨ - وفي الوقت نفسه، وفي تناقض صارخ مع الماضي، فقد تآكل الاحترام الذي كان يحظى به العاملون في منظمة الأمم المتحدة بمن في ذلك أولئك الذين يكلفون بمهام إنسانية، بين صفوف الجماعات الانتهازية والميليشيات المتنافسة والكيانات العنيفة المتطرفة. وعلى نحو ما يشهد به الهجوم الذي تعرضت له دار الأمم المتحدة في أبوجا يوم ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١١ فإن نشطاء متطرفين وعنيفين يرتبطون بصلات مع المجموعات المتطرفة استهدفوا منظومة الأمم المتحدة في منطقة لم تكن تعدّ بوصفها منطقة تهديد أمني متصاعد. ومن ثم فإن نظام إدارة الأمن بالأمم المتحدة بحاجة إلى الاستجابة إزاء هذه التحديات كي يواصل إمكانية تنفيذ الأنشطة والعمليات المعهود بها إلى منظومة الأمم المتحدة. ومن أجل ذلك، ولتلبية المتطلبات التي تنشأ مع ظهور تحديات أمنية متزايدة، فلسوف تواصل الإدارة العمل جنباً إلى جنب مع شركائها في إطار نظام إدارة الأمن بالأمم المتحدة وضمن نطاق الموارد المتاحة.

٦٩ - على أن تزايد الحاجة لمتطلبات تصاعد الطوارئ والحاجة إلى إمكانية الاستجابة السريعة لهذه المتطلبات ضمن الوسائل المحدودة، يطرحان تحديات إضافية أمام الإدارة وأمام

نظام إدارة الأمن بالأمم المتحدة على السواء. وعلى مدار السنتين الماضيتين حاولت المنظمة أن تلبي الاحتياجات الناشئة عن متطلبات تصاعد الطوارئ ضمن نطاق الإمكانات المتوافرة، وهو ما لم يُتح إلاّ من خلال إعادة رسم أولويات أنشطتها وإعادة توزيع مواردها القائمة بالفعل، وفيما انطوى ذلك على تحويل موارد بشرية ومالية من مراكز عمل وبعثات أخرى واقتضى كذلك توافر موارد لتخفيف المخاطر الأمنية في مراكز عملها ذات الصلة. وكمثال على ذلك، قامت الإدارة بنشر أفراد عسكريين في خدمات الأمن والسلامة من مراكز عمل في المواقع الإثني عشر المندرجة ضمن مسؤولية شعبة السلامة والأمن بالمقر، للمساعدة على تلبية احتياجات التصاعد الأمني. وبهذه الإجراءات فقط، ومن خلال توزيع موظفين فنيين آخرين معنيين بالأمن من مراكز عملهم المنتدبين إليها عادة، استطاعت الإدارة توفير سُبل الدعم المتكاملة والمتصلة تحديداً بمواقع معيَّنة مع تقديم الخدمات إلى نطاق واسع من العملاء بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على صعيد واسع من المواقع والسيناريوهات، بما في ذلك ما تم في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة ولدعم أنشطة الأمم المتحدة المتعددة الأوجه والصادر بها تكليفات. وبما أن من المرجح أن تستمر الحاجة، إن لم تتفاقم، إلى تلبية متطلبات التصعيد، فإن الأمر يحتاج إلى إيجاد سُبل أكثر استدامة للوفاء بتلك الاحتياجات.

٧٠ - وفيما يتصل بالجهود المبذولة حتى الآن لبناء نظام حديث بحق لإدارة قضايا الأمن استناداً إلى المعلومات، تواجه الإدارة تحدي استخدام استثمارات التمويل في النُظم القائمة على أساس المعلومات. وفي الوقت الحالي لا تكفي الموارد الأساسية لقسم إدارة المعلومات في الإدارة سوى للحفاظ على النُظم والهياكل الأساسية القائمة، وبهذا يتعيَّن على الإدارة أن توقف تطوير المزيد من نُظم إدارة المعلومات التي من شأنها خدمة نظام إدارة الأمن بالأمم المتحدة.

سادساً - النتائج والتوصيات

٧١ - باعتبارها إدارة فتيّة نسبياً ضمن نطاق الأمانة العامة، فضلاً عن كونها فريدة في تشكيلها وتمويلها، فإن إدارة شؤون السلامة والأمن اتخذت، وما زالت تتخذ، خطوات إيجابية لتقديم خدمات دعم السلامة والأمن للعملاء الذين ينتشرون ضمن نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وبالإضافة إلى عملائها فهي تهدف إلى خدمة الدول الأعضاء والسكان المحليين المستفيدين من عمليات وأنشطة منظومة الأمم المتحدة.

٧٢ - على أن التغيُّر في الثقافة والاتجاه الفكري من شعار ''وقت المغادرة'' إلى شعار ''كيفية البقاء'' وهو ما يتطلب من الإدارة تمكين موظفي الأمم المتحدة من القيام بالأنشطة المكلفين بها، إنما يلقي على عاتق نظام إدارة الأمن بالأمم المتحدة متطلبات جسيمة. وتعكف

الإدارة باستمرار على تقييم مواردها المتاحة بهدف تعظيم تقديم الخدمات المكلَّفة بها، كما أن الاعتراف بالطابع الدينامي لبيئة الأمن يجعلها تعكف باستمرار على تقييم واستعراض حالة انتشارها من أجل الاستجابة إزاء الحالات المتطورة. ولسوف تواصل ذلك رغم أن هذا لا يكفي لتلبية جميع التحديات التي تواجهها، فلا سبيل إلى استمرار الحفاظ على نظام إدارة الأمن بالأمم المتحدة إلاّ من خلال التوصل إلى المستويات الملائمة للتمويل المستدام والموثوق والقابل للتنبؤ.

٧٣ - ومن شأن نظام فعال وموحّد ومعزز لإدارة الأمن بالأمم المتحدة أن يتطلب كذلك اتخاذ إجراءات تتجاوز نطاق الإدارة والمنظمة وشركاء نظامها في إدارة قضايا الأمن، وهو ما يقتضي بدوره من الدول الأعضاء والمنظمة وغير ذلك من شركاء منظومة الأمم المتحدة، النهوض بالمسؤولية الجماعية عن كفالة أن تندرج اعتبارات الأمن ضمن أبكر مراحل تخطيط البرامج والميزانيات التي تحدد وجود وأدوار وتكليفات منظومة الأمم المتحدة.

سابعاً - الإجراءات المطلوب اتخاذها من جانب الجمعية العامة

٧٤ - مطلوب من الجمعية العامة الإحاطة علماً بهذا التقرير.